

التقرير الاقتصادي الشهري

نوفمبر 2021

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

1.1 ترسية المشروعات:

شهد الربع الثالث من العام الجاري ، وفقاً لما ورد في مجلة " ميد MEED" المتخصصة، والمشار لها في تقرير بنك الكويت الوطني، 14 نوفمبر 2021، انخفاضاً في قيمة المشروعات الخاضعة للترسية Awarded لتصل إلى حوالي (152) مليون دينار، وبمعدل إنخفاض سنوي بلغ (57%)، وشهري (-68%). ويصل إجمالي قيمة المشروعات التي تم ترسيتهما العام الجاري حوالي (916) مليون دينار. وتشير المجلة بأن تقديراتها السابقة لقيمة المشاريع خلال العام المذكور (أي 2.4 مليار دينار) قد تكون تتعرض لإتجاه التخفيض. ويعزى هذا التخفيض إلى عدة أسباب منها: بطئ إجراءات إصدار التصاريح الحكومية، وتأخير العطاءات الحكومية بفعل ضغط الإنفاق الرأسمالي، والأسباب المرتبطة بسلاسل العرض، وارتفاع التكاليف. علماً بأن المشروعات محل الترسية في الربع الثالث من عام 2021، حسب القطاع، تتضمن:

- التشييد والبناء: شركة نفط الكويت، مشروع نقل ومعالجة التنقيب في جنوب الكويت،

المنطقة 3 (75 مليون دينار).

- التشييد والبناء: المؤسسة العامة للرعاية السكنية، المطلاع، أعمال التربة

(26 مليون دينار).

- الطاقة: المؤسسة العامة للرعاية السكنية، تمديد وصيانة شبكة الكابلات ذات التوتر المتوسط

والمنخفض، N6, N7, N8 (24 مليون دينار).

- الطاقة: المؤسسة العامة للرعاية السكنية، تمديد وصيانة شبكة الكابلات ذات التوتر

المتوسط والمنخفض، N9, N10, N11 (23 مليون دينار).

- النفط: شركة نفط الكويت، تركيب خطوط تدفق لآبار المنتجين في شمال الكويت (3.6)

مليون دينار).

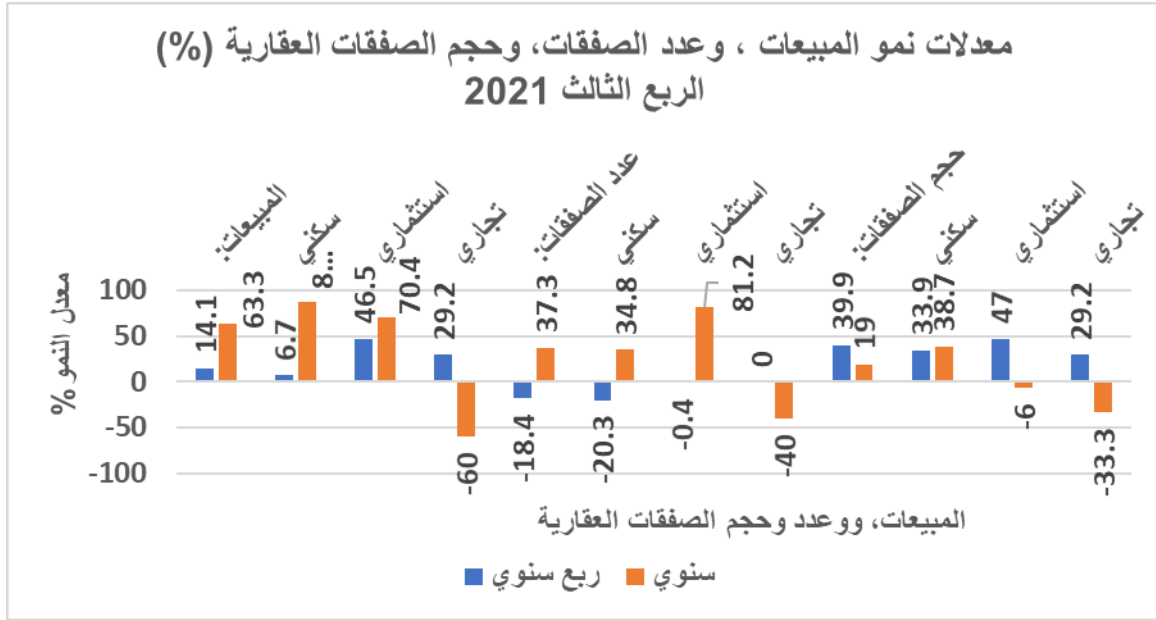
أما إجمالي قيمة المشروعات (المخططة) لعام 2021 فتبلغ (915) مليون دينار، موزعة بين قطاعات النقل، والغاز، والتشييد والبناء، والنفط، والطاقة، والمياه.

2.1 سوق العقار:

نظرا لبدء تعافي الأنشطة الاقتصادية، بدأت مبيعات القطاع العقاري بالانتعاش، في الربع الثالث من عام 2021. حيث بلغت حوالي (1.1) مليار دينار، وبمعدل نمو وصل الى (+63%) سنويا، و(+16%) شهريا. ويعود ذلك، أساسا، الى النشاط العقاري السكني، ثم التجاري والإستثماري (رغم استمرار المشاكل المرافقة للنشاط الإستثماري، أي الشقق، لضعف الطلب من الوافدين، وتحول المستثمرين العقاريين نحو الإستثمار السكني). وكما أشار، تقرير بنك الكويت الوطني، 16 نوفمبر 2021، فإن تباين أداء مبيعات القطاعات العقارية المختلفة يعزى، ضمن عوامل أخرى، الى تحييز السياسات غير المباشر لصالح القطاع العقاري السكني. ويضمن ذلك الإعفاء من الرسوم الإضافية على المرافق العامة منذ عام 2017، وعدم مراقبة وضبط الأسعار وعمليات المضاربة. كما أن من المحتمل أن ينتعش الدعم للقطاع السكني في حالة إقرار قانون "الرهن العقاري" من قبل مجلس الأمة. الأمر الذي سيوفر المزيد من التمويل لهذا القطاع، مع إمكانية عدم تحمل المواطنين

لأسعار المساكن، قياساً بالدخول المحدود لهم. ويوضح الشكل (1) معدلات النمو، خلال الربع الثالث 2021، للمبيعات، وعدد وحجم الصفقات العقارية.

الشكل (1)



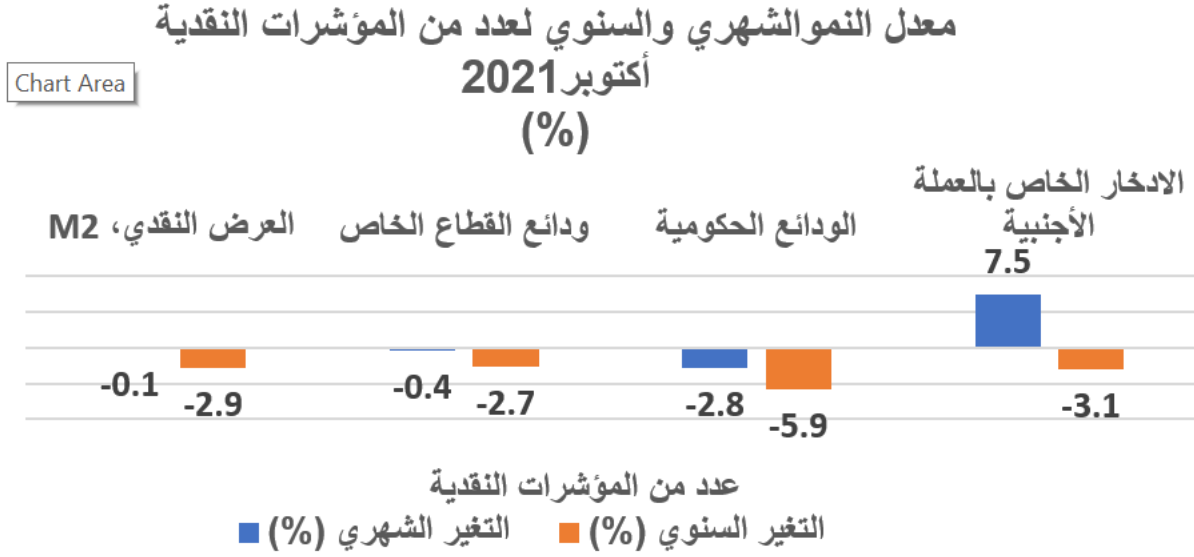
3.1 التطورات النقدية:

وفقاً لآخر إحصاءات نقدية صادرة من بنك الكويت المركزي، لشهر أكتوبر 2021، انخفض معدل نمو العرض النقدي (M2)، شهرياً بنحو (-0.1%)، و سنوياً بحوالي (-2.9%). ويعزى ذلك

، شهرياً، الى انخفاض التغير في صافي الأصول المحلية من (363.1) مليون دينار، في سبتمبر، الى (5.4) مليون دينار، في أكتوبر 2021. وكذلك الى انخفاض التغير في صافي الأصول الأجنبية من (-332.8) مليون دينار الى (-31.5) مليون دينار، خلال نفس الفترة. مع إنخفاض الودائع الخاصة بالدينار بمعدل سنوي أكبر من المعدل الشهري، وكذلك الودائع الحكومية ، حيث

كان الإنخفاض السنوي أكبر من الإنخفاض الشهري. أما الإدخار بالعملة الأجنبية فقد ارتفع شهريا، وإنخفض سنويا. ويوضح الشكل (2) معدلات النمو لعدد من المؤشرات النقدية.

الشكل (2)

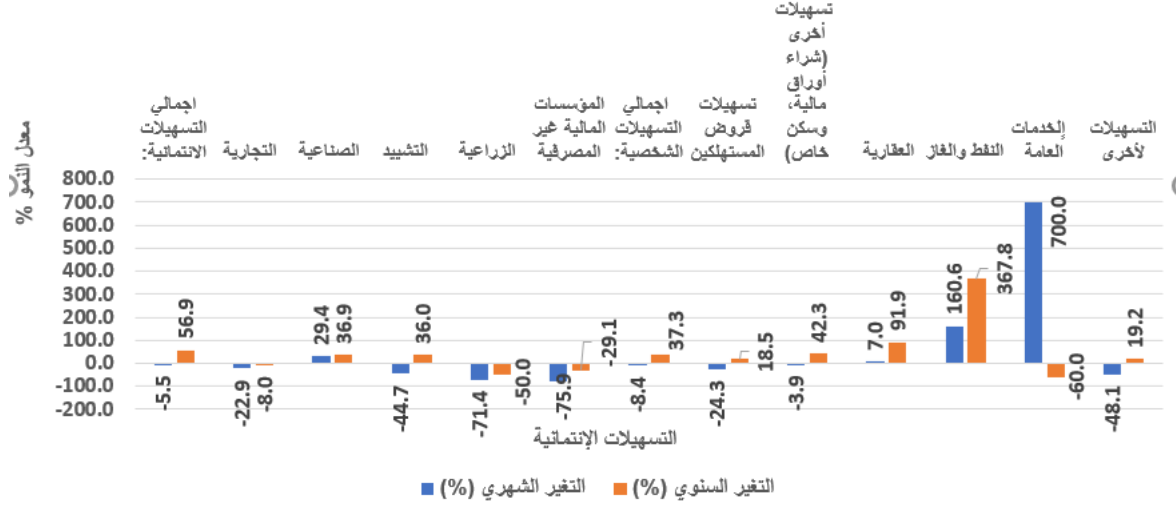


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

أما المؤشرات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية فقد شهدت ، خلال شهر أكتوبر 2021، نموا سنويا بالغ (56.9%) ليعكس إنتعاش التمويل لمختلف أنشطة القطاع الخاص، وبضمها القطاع العائلي، الذي شهدت تسهيلات الشخصية نموا سنويا بلغ (37.3%)، مع انخفاض شهري. كما أن نمو التسهيلات الموجهة للقطاع العقاري، والتشييد، والصناعة، شهدت هي الأخرى نموا شهريا، وسنوويا. وتساعد مثل هذه التوجهات في النمو في المزيد من تنشيط عمل القطاع الخاص، وما يرتبط به من طلب، سواء على شكل سلع وخدمات، أو طلب على العمالة. ويوضح الشكل (3)، هذه المعدلات للنمو.

الشكل (3)

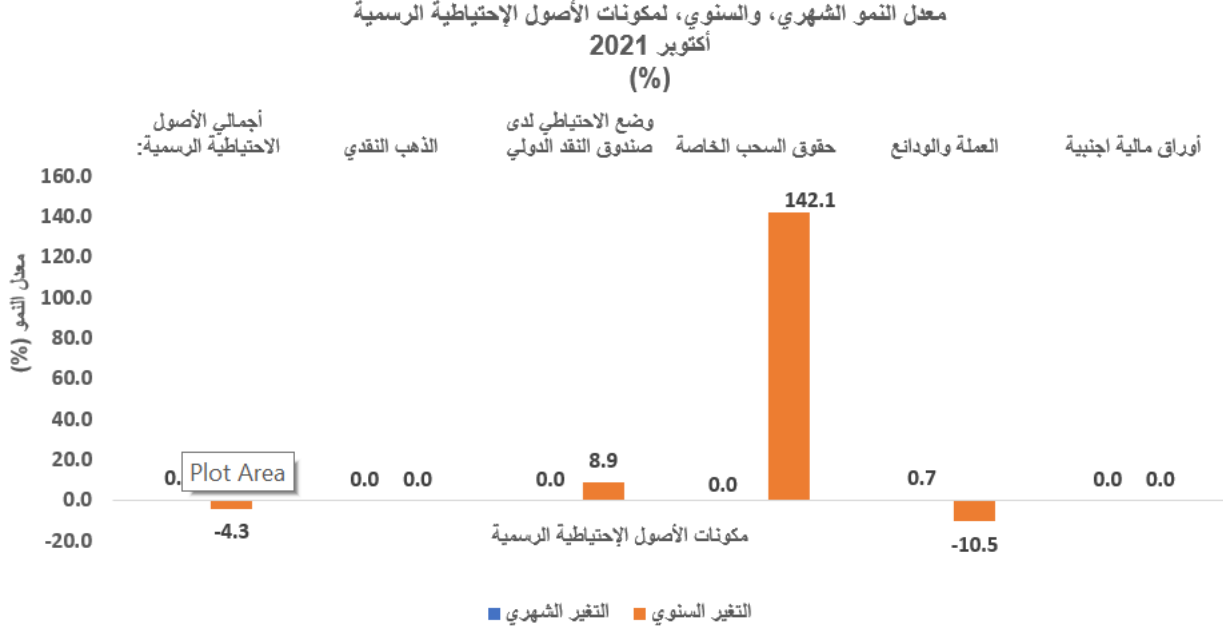
معدل النمو الشهري والسنوي للتسهيلات الإئتمانية
أكتوبر 2021
(%)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

وتتضمن المؤشرات النقدية الأخرى آخر تطورات الأصول الإئتمانية الرسمية، لشهر أكتوبر 2021. حيث حققت هذه الأصول نمواً شهرياً بلغ (+0.6%)، بفعل نمو مكون "العملة والودائع" بحوالي (+0.7%)، وبفعل نمو، أيضاً، "وضع الإئتماني لدى صندوق النقد الدولي" (+8.9%). مع استقرار النمو الشهري لكافة المكونات الأخرى للإئتماني: الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والأوراق المالية والأجنبية، شهرياً. أما سنوياً فقد انخفض معدل نمو الإئتماني، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض مكون "العملة والودائع"، بالمقارنة مع أكتوبر 2020 (-10.5%). ويوضح الشكل (4) هذه التطورات بمعدل نمو الأصول الإئتمانية.

الشكل (4)



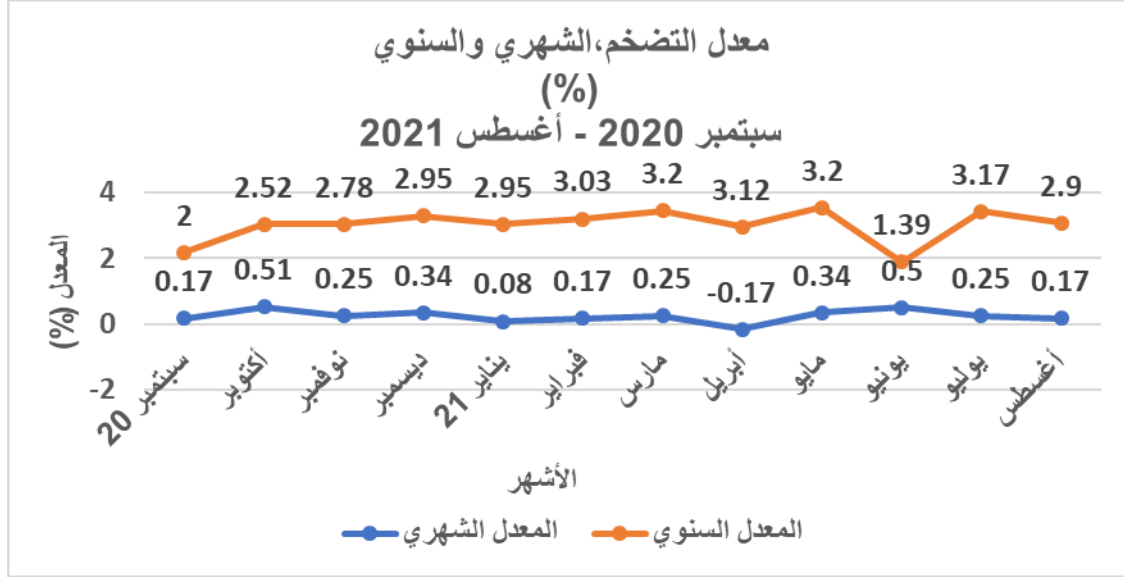
المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

3.1 معدل التضخم:

بعد توقف عن الإصدار الشهري لإحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين منذ مايو 2021، إستعادت الإدارة المركزية للإحصاء إصدار هذه الإحصاءات للأشهر المتأخرة، تباعا. وصدر آخر إحصاء لشهر أغسطس 2021، لغاية إعداد هذا التقرير. وقد أشارت نتائج آخر إصدار الى وصول معدل التضخم، على أساس شهري، الى حوالي (0.17%) ، وعلى أساس سنوي الى (2.9%). وتركز أكبر معدل للتضخم ، شهريا و سنويا، في مجموعة "الأغذية والمشروبات" (+0.96%) و (+9.73، تباعا)، ويعود ذلك الى ارتفاع الأسعار الدولية، والذي يعود بدوره الى عدم عودة "سلاسل العرض Supply Chains" لسابق نشاطها قبل الجائحة، بالإضافة الى ارتفاع أسعار مجموعة "الكساء وملبوسات القدم" (0.42% و 6.58%، تباعا)، ونفس الإتجاه بالنسبة للخدمات الصحية. مع أكبر إنخفاض في مجموعة "التعليم"، بسبب تعليمات وزارة التربية بخفض الرسوم

الدراسية الخاصة مؤخرا. ويوضح الشكل (5) تطور معدل التضخم الشهري، والسنوي، خلال العام الماضي المنتهي في أغسطس 2021.

الشكل (25)

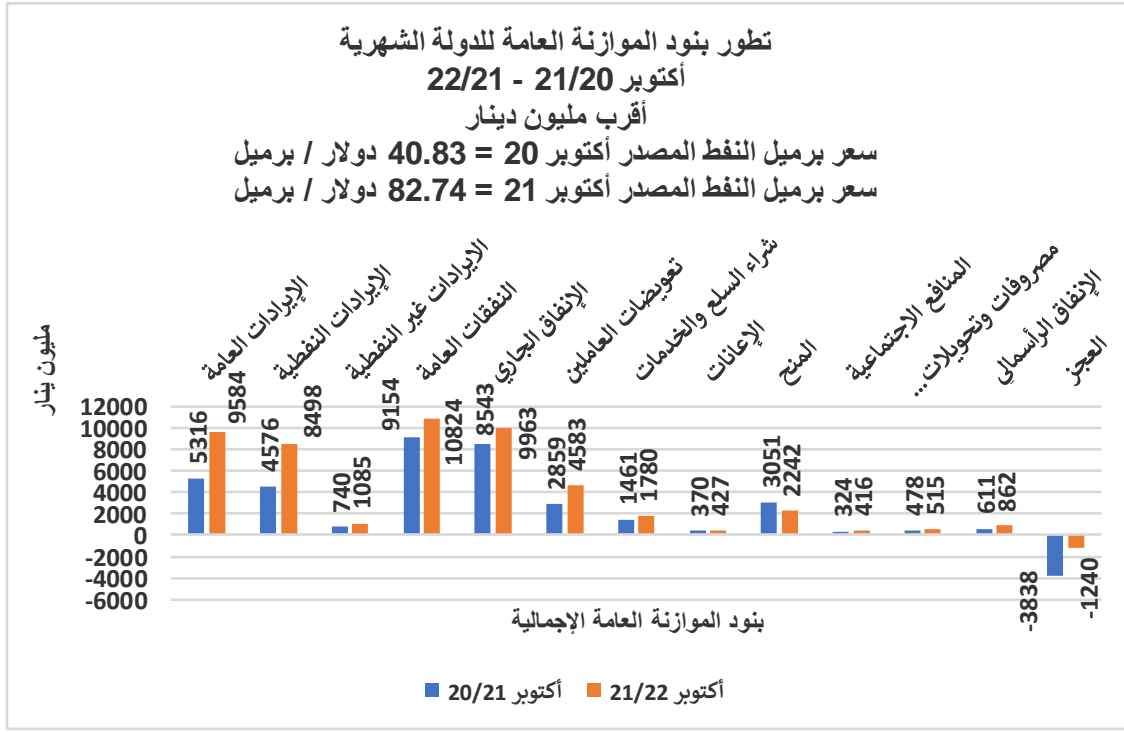


4.1 تطور الموازنة العامة الشهرية:

وفقا للإحصاءات الشهرية الختامية للموازنة العامة للدولة، لشهر أكتوبر 2021، حققت الموازنة انخفاضا في العجز المالي (لا يوجد فرق بين العجز المالي، والأولي Primary، لعدم شمول الموازنة لبند الفوائد على القروض)، بالمقارنة مع الموازنة في أكتوبر 2020، بلغ (2598) مليون دينار. حيث بلغ العجز في أكتوبر 2021 حوالي (1240) مليون دينار، وفي أكتوبر 2020

حوالي (3838) مليون دينار. ويعود ذلك أساسا الى تحسن أسعار النفط بين الشهرين المذكورين. فقد وصل سعر برميل النفط المصدر في أكتوبر 2020 الى حوالي (40.82) دولار / برميل، وفي أكتوبر 2021 الى (82.74) دولار / برميل. ولا زالت الأهمية النسبية للأجور تستوعب حوالي ثلث الإنفاق العام، ثم المنح، وبعدها شراء السلع والخدمات، ثم الإنفاق الرأسمالي، والمصروفات الأخرى، والإعانات، والمنافع الاجتماعية. وهو الأمر الذي لا يعكس أي تغيرات، ملموسة، بالأهمية النسبية لبنود الإنفاق لصالح الإصلاح الاقتصادي. حيث لا زال الإنفاق الرأسمالي (محرك النمو الاقتصادي) في حدود (7%) من اجمالي الإنفاق العام، والنسبة الأضخم للإنفاق الجاري حوالي (93%). ولا زال الإصلاح الاقتصادي، وإنعكاساته على الموازنة العامة للدولة، يحتاج الى جهود إضافية، وجوهرية، وملموسة. ويوضح الشكل (6) تطور قيم بنود الموازنة لشهر أكتوبر 2020 و 2021.

الشكل (6)



المصدر: موقع وزارة المالية

5.1 سوق الأوراق المالية:

بعد ثمانية أشهر متصلة من تنامي مؤشرات السوق، انتكست المؤشرات الأربعة، خلال شهر نوفمبر 2021، وذلك في خضم جني الأرباح لأكثرية الأسهم المسجلة في البورصة. وقد نتج عن هذا التطور خسائر رأسمالية قدرت بحوالي (1.9) مليار دينار (من حوالي 41.3 مليار في شهر أكتوبر الى حوالي 39.3 مليار في شهر نوفمبر 2021). كما وصلت القيمة الرأسمالية للشركات في السوق، خلال نوفمبر، الى حوالي (29.6) مليار دينار، بالمقارنة مع حوالي (31.0) مليار دينار في الشهر لسابق، أكتوبر. في حين ارتفع متوسط التداول اليومي من حوالي (62.3) مليون دينار في شهر أكتوبر، الى حوالي (77.6) مليون دينار في نوفمبر. ونفس اتجاه لكمية التداول،

الإرتفاع، من حوالي (465) مليون دينار تقريباً، في أكتوبر، الى حوالي (484.4) مليون دينار في نوفمبر.

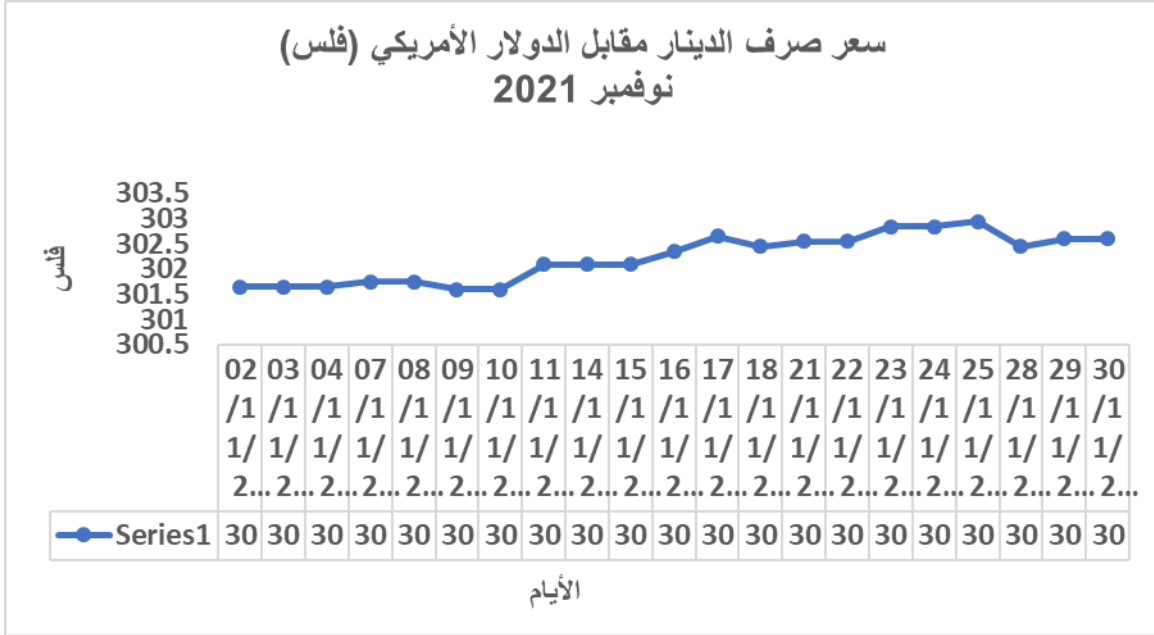
وعلى مستوى مؤشرات السوق، فقد تراجع "المؤشر الأول"، خلال نوفمبر 2021، بمعدل -4.5% عن شهر أكتوبر، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر السوق "الرئيسي" بنسبة (-4.3%)، والمؤشر "العام" (-4.4%)، ومؤشر "رئيسي 50" بنسبة (-4.9%).

أما على المستوى القطاعي، فقد بلغت "كمية" الأسهم المتداولة، خلال شهر نوفمبر 2021، حوالي (10.657) مليار سهم، تصدر قطاع "الخدمات المالية" المرتبة الأولى (حوالي 4.467 مليار سهم)، أو ما نسبته (48%) من اجمالي عدد الأسهم. ثم قطاع "العقار" (2.640 مليار، وبنسبة 38%)، وقطاع "الصناعة" ("البنوك" (1.138 مليار سهم، وبنسبة 11%). في حين بلغت "قيمة" الأسهم المتداولة، خلال نوفمبر، حوالي (1.708) مليار دينار. وتصدر قطاع "الخدمات المالية" المرتبة الأولى (496.503) مليون دينار، أو ما نسبته (41,92%) من اجمالي القيمة. ثم قطاع "العقار" (296.289) مليون دينار، وبنسبة (24.77%)، وقطاع "البنوك" (10.68) مليون دينار، وبنسبة (10.68%).

6.1 أسعار الصرف:

وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي أول شهر نوفمبر، 2021، الى (301.65) فلس، وآخر الشهر الى (302.6) فلس، وبمعدل نمو بلغ (+0.31%). ويوضح الشكل (7) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

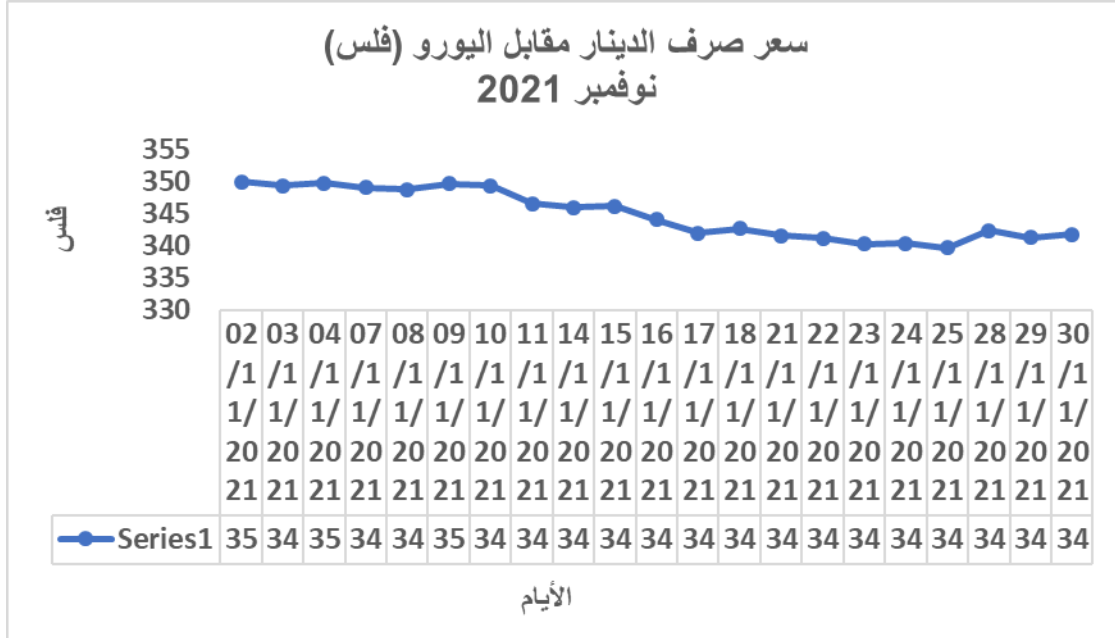
الشكل (7)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

في حين وصل السعر في حالة اليورو أول الشهر الى (350.004) فلس، وآخر الشهر الى (341.817) فلس، وبمعدل نمو سالب بلغ (-2.33%). ويوضح الشكل (8) تطور السعر خلال شهر نوفمبر.

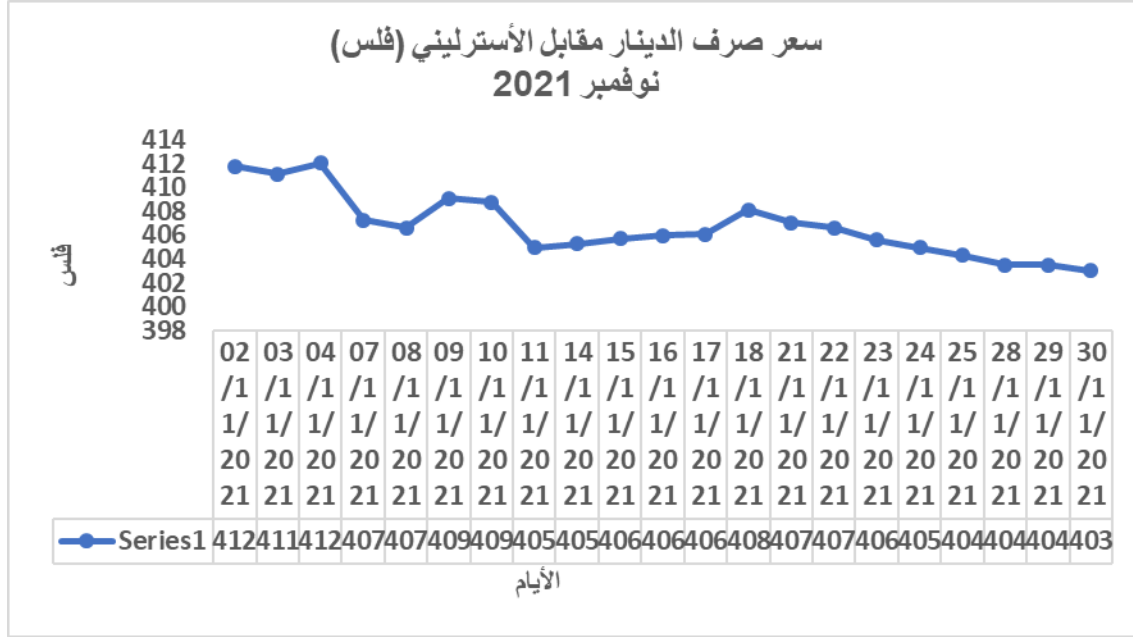
الشكل (8)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

أما في حالة سعر صرف الإسترليني فقد وصل أول الشهر الى (411.782) فلس، وآخر الشهر الى (403.033) فلس، وبمعدل نمو سالب (-2.12%). ويوضح الشكل (9) تطور السعر خلال شهر نوفمبر.

الشكل (9)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

7.1 توجهات التخلي عن سعر الفائدة المرجعي (الليبور):

عقد بنك الكويت المركزي ورشة عمل، بالتعاون مع المجلس النقدي الخليجي، خلال الفتر 29 – 30 نوفمبر 2021، حول التخلي عن سعر الفائدة المرجعي "الليبور LIBOR". وتأتي هذه الورشة في ظل التوجهات الدولية، معبرا عنها في مجلس الاستقرار المالي Financail Stability Board, FSB (مقره بنك التسويات الدولية، سويسرا، ويمثل مختلف المؤسسات المالية الدولية للمحافظة على الإستقرار المالي الدولي)، ولجنة بازل، بنك التسويات الدولية، وغيرها من الجهات المهمة، لتقييم مرحلة الانتقال للتخلي عن سعر "ليبور" مع نهاية العام الجاري 2021 (الذي لا يخضع تحديده لسلطة البنك المركزي في البلد المعني). والانتقال الى أسعار فائدة بديلة خالية من المخاطرة تعتمد على أسعار الفائدة لليلة الواحدة في الأسواق المالية للبلد المعني، أو أداة بديلة تعكس قدرة البنك المركزي على استخدام أسعار الفائدة للتأثير على أداء الاقتصاد للكلية.

وذلك لترسيخ الاستقرار المالي الدولي، بفعل ما رافق ربط أسعار الفائدة بالسعر المرجعي من مشاكل، ومخاطر.

علما بأن سعر "الليبور" يستخدم لتسعير ما يفوق حوالي (400) تريليون دولار، مابين قروض عقارية، وبطاقات إئتمان، ومبادلات، تستخدمها البنوك لحماية تعاملاتها من التغيرات غير المتوقعة في تكاليف الإقتراض. كما يقوم البنك الدولي، ومؤسسات تمويل دولية أخرى، بمنح قروض للدول من خلال ربط سعر الفائدة بالسعر المرجعي، الليبور (لأجل ستة أشهر).

ويكمن السبب الرئيسي لمخاطبة مجلس الاستقرار المالي للبنوك المركزية للتخلي عن سعر الليبور في فضيحة التلاعب، عام 2012، فيما يخص تحديد أسعاره، والتي تورط بها العديد من البنوك التجارية، والتي حققت أرباح طائلة في مشتقات الأوراق المالية، المسعرة بالليبور بعد أن تم التلاعب به.

وكما تمت الإشارة فأن سعر ليبور مرتبط بأكثر من (400) تريليون دولار، وأن ارتفاع سعره يعني ارتفاع المخاطرة وانخفاض السيول، والعكس صحيح. وأن مستويات السعر تشير الى مستويات العرض والطلب على الأموال المتاحة للإقراض، وما يرتبط بذلك من حالة تفائل وتشاؤم في مختلف الأسواق. لذا فأن هناك تحدي كبير في فك الارتباط لسعر ليبور.

ويتجسد هذا التحدي في عدة اعتبارات، منها: (أ) تشغيلية: تحديث كافة العمليات المرتبطة في الليبور، وربطها في سعر مرجعي آخر. (ب) قانونية: تحديد كافة العقود المتعاملة في "الليبور"، وتعديلها لصالح السعر المرجعي جديد. (ج) إحترازية: قد تبرز صعوبة في تسعير وتقييم مخاطر السوق، وحساب الأرباح والخسائر المتضمنة في هوامش رأس المال الإحترازية. (د) السمعة: قد

يترتب على تغيير سعر "الليبور" تأثير سلبي على التعامل مع العملاء معاملة عادلة، وتضارب مصالح محتمل.

لذا، فإن جهود مجلس الاستقرار المالي، والمؤسسات المالية المعنية الأخرى، قد تركزت على التعامل، مع توفير بدائل عملية لمعالجة كافة هذه التحديات المشار إليها أعلاه. وأصبح التخلي عن "ليبور" أقرب للواقع قريبا.

ثانيا: التطورات النفطية:

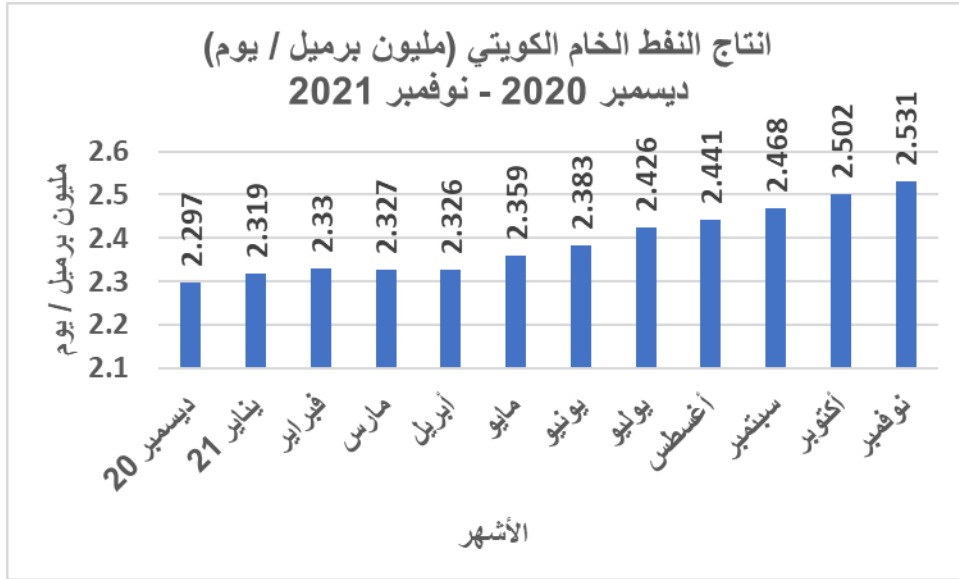
1.2 ترسية مشروعات نفطية لشركة نفط الكويت:

وفقا لمعلومات نشرة "ميس MEES" النفطية الأسبوعية، 19 نوفمبر 2021، وضمن المرحلة الجوراسية Jurassic الثالثة الهادفة الى زيادة الطاقة الإنتاجية النفطية الى حوالي (3.2) مليون برميل / يوم عام 2025، تمت ترسية Awarded مشروعين للتسهيلات الإنتاجية (JPF4 & JPF5). وفازت بالترسية شركة صينية Jereh، ومقاول محلي كويتي Spetco. ويعود التأخر في ترسية هذه المشروعات، لمدة ستة أشهر، الى البحث عن عروض أقل تكلفة. حيث يمثل العرض الصيني، لمشروع JPF5، البالغة قيمته حوالي (420 مليون دولار)، أقل بحوالي (49) مليون دولار من عرض الوكيل الكويتي Napco. في حين تمت ترسية المشروع JPF4 على المقاول الكويتي، وبقيمة (392) مليون دينار. وبذلك تبلغ قيمة المشروعين (812) مليون دولار. ويعتبر كلا المشروعين جزء من المرحلة الثالثة الهادفة لتطوير تنمية الغاز الجوراسي. وتبلغ الطاقة الجوراسية الآن (550) مليون قدم مكعب / يوم، (163) ألف برميل / يوم. ويتوقع أن ترتفع هذه الطاقة، بعد الإنتهاء من المرحلة الثالثة، لتصل الى (850) مليون قدم مكعب / يوم، و (263) ألف برميل / يوم.

2.2 الإنتاج والأسعار:

وصل إنتاج أوبك، خلال نوفمبر 2021، الى حوالي (27.717) مليون برميل / يوم، وبارتفاع بلغ (+285) ألف برميل / يوم عن شهر أكتوبر السابق. وتركز الارتفاع في المملكة العربية السعودية (+101) ألف برميل / يوم، والعراق (+91) ألف برميل / يوم، ونيجيريا (+85) ألف برميل / يوم. في حين تركز انخفاض الإنتاج في أنغولا (-38) ألف برميل / يوم، والكونغو (-14) ألف برميل / يوم. أما في حالة دول الكويت فقد ارتفع الإنتاج النفطي بحوالي (29) ألف برميل / يوم بين شهري أكتوبر ونوفمبر 2021 (من 2.502 الى 2.531 مليون برميل / يوم). ويوضح الشكل (10) تطور مستوى الإنتاج النفطي للدولة خلال العام الماضي، شهريا.

الشكل (10)

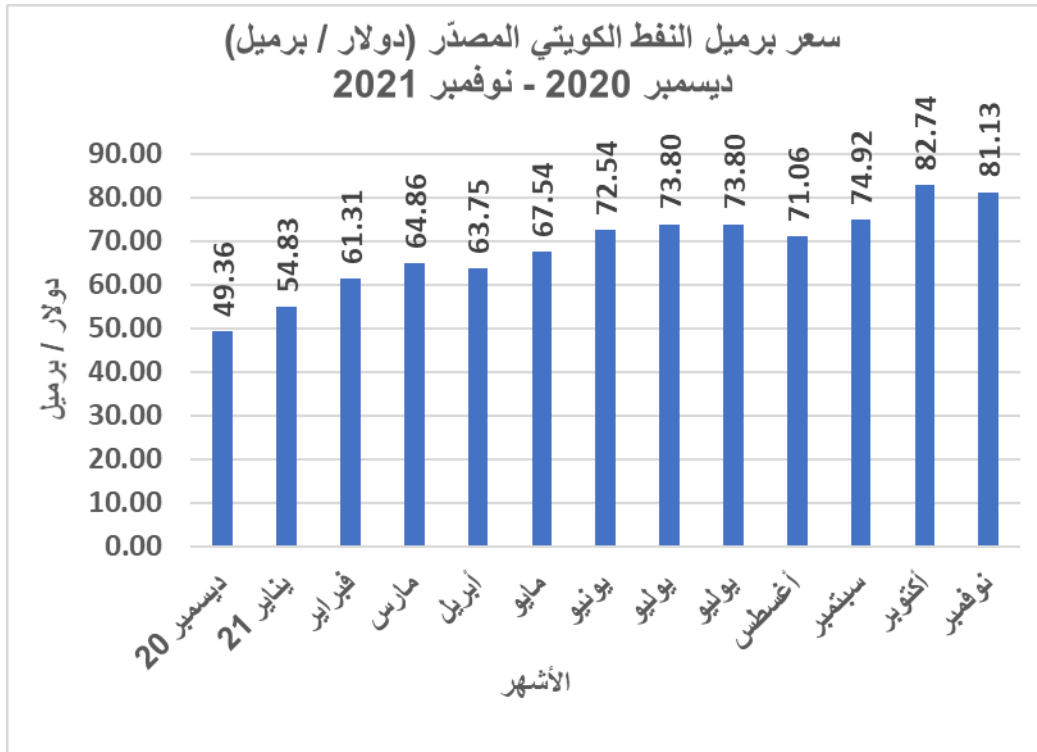


المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, Dec., 2021

أما في حالة الأسعار النفطية فقد انخفض السعر المرجعي لسلة أوبك من (82.11) دولار / برميل، في أكتوبر، الى (80.37) دولار / برميل، في نوفمبر 2021، وبمعدل (-2.1%). ويعود هذا

الإنخفاض بسبب التخوف من "متحور أميكرون Omicron Variant"، وانتعاش موجة "فيروس كوفيد 19" في أوروبا، وعدد من الأقاليم، بالإضافة الى قرار الولايات المتحدة، ودول أخرى، اللجوء للسحب من المخزون الإستراتيجي النفطي. أما في حالة دول الكويت، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط المصدر من (82.74) في أكتوبر الى (81.13) في نوفمبر دولار / برميل. ويوضح الشكل (11) تطور هذا السعر خلال العام الماضي، وعلى أساس شهري.

الشكل (11)



المصدر: OPEC, Oil Market Monthly Report, Dec., 2021

3.2 النمو الاقتصادي:

وفقا لتقديرات شهر نوفمبر 2021، تم خفض هذا النمو العالمي ليصل الى (5.5%) بدلا من (5.6%) لشهر أكتوبر السابق، مع بقاء معدل النمو المتوقع لعام 2022 عند (4.2%). مع بقاء توقعات معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بدون تغيير عن شهر أكتوبر (5.5% و 4.1%)، وكذلك الحال مع منطقة اليورو، بدون تغيير، أي عند (5.1%) لعام 2021، و (3.9%) لعام 2022. وبقيت كذلك توقعات شهر أكتوبر بدون تغيير في شهر نوفمبر في حالات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وروسيا. أما اليابان فقد تم تخفيض معدل نموها، حسب تقديرات شهر نوفمبر بنحو (-0.5%)، من (2.5%) الى (2.0%). لعام 2021، ورفع المعدل لعام 2022 بنحو (+0.2%) ليصل الى (2.2%). وخفض المعدل المتوقع للصين عام 2021 ليكون (8.0%) بدلا من (8.3%)، ونفس الاتجاه لعام 2002، بنحو (-0.2%)، ليكون (5.6%). كما شمل التخفيض الهند بنحو (-0.2%) لعام 2021، ورفعته بحوالي (+0.2%) لعام 2022. ويوضح الجدول (1) هذه المعدلات المتوقعة، خلال شهر نوفمبر، لعامي 2021 و 2022، وتغيره عن شهر أكتوبر السابق.

جدول (1)

معدلات النمو المتوقعة لعامي 2021 و 2022

حسب تقديرات شهر نوفمبر 2021 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	العالم	
4.0	8.8	8.0	2.0	6.7	5.1	5.5	5.0	5.5	عام 2021
0.0	-0.2	-0.3	-0.5	0.2	0.0	0.0	0.0	-0.1	التغير عن تقديرات شهر أغسطس 2021
2.7	7.0	5.6	2.2	3.9	3.9	4.1	3.6	4.2	عام 2022
0.0	0.2	-0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التغير عن تقديرات شهر أغسطس 2022

المصدر: OPEC, Oil Market 6 Monthly Report, Dec., 2021

4.2 الطلب العالمي على النفط:

استمر النمو المقدر لهذا الطلب في شهر نوفمبر، كما هو المقدر في الشهر السابق، أكتوبر، أي عند (5.7) مليون برميل / يوم، لعام 2021. علما بأن الطلب في النصف الأول من العام المذكور شهد تطورا بإتجاه الإرتفاع أكثر من المتوقع. وذلك يعود الى طلب قطاع النقل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن هذا ارتفاع قد تمّ تعويضه بإنخفاض، في الربع الثالث من نفس العام، في، أولا، الصين، بسبب انتشار الفيروس، وكذلك بسبب تراخي طلب قطاع النقل في الهند، واثانيا، في أوريا بالربع الرابع، بسبب الفيروس والمتحور أميكرون، أيضا. أما توقعات عام 2022 فقد بقيت أيضا بدون تغيير، في شهر نوفمبر، أي عند (4.2%) المتوقعة في شهر أكتوبر. آخذين بنظر الإعتبار بأن بعض الإنتعاش بالطلب المتوقع بالربع الرابع 2021، قد تم نقله الى الربع الأول من عام 2022. كما أنه من المتوقع أن تكون آثار المتحور أميكرون على الطلب محدودة، بفعل

الإستعدادات السابقة في مجال التطعيم، والخبرة المكتسبة للحدّ من الفيروس. ويوضح الجدول (2) توقعات الطلب على النفط عام 2021، لشهر نوفمبر، حسب الأقاليم عدد من البلدان.

الجدول (2)

توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021، حسب تقديرات شهر نوفمبر نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020 (مليون برميل/يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2021/2020	التوقع لعام 2021	
1.68	24.13	القارة الأمريكية
1.54	19.89	منها: الولايات المتحدة
0.54	12.98	القارة الأوروبية
0.23	7.37	آسيا الباسيفيكية
2.46	44.48	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.97	14.49	الصين
0.38	4.89	الهند
0.50	8.63	آسيا الأخرى
0.31	6.32	أمريكا اللاتينية
0.45	8.00	الشرق الأوسط
0.17	4.26	أفريقيا
0.22	3.61	روسيا
0.14	1.21	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.06	0.75	دول أوربية أخرى
3.20	52.16	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
5.65	9.63	العالم
		تقدير الشهر السابق
		التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, December 2021.

5.2 العرض العالمي من النفط:

بقي توقع نمو العرض من السوائل، في البلدان غير الأعضاء في أوبك ، لعام 2021، حسب تقديرات شهر نوفمبر، بدون تغيير عن تلك الخاصة بالشهر السابق، أي عند نمو يبلغ (0.7) مليون برميل / يوم على أساس سنوي، ولبيلغ (63.7) مليون برميل / يوم. وذلك لتعويض الإرتفاع المتوقع بالعرض من جانب الولايات المتحدة وكندا وروسيا والصين والنرويج وقطر وغيانا ، بالخفض المتوقع من البرازيل والمملكة المتحدة وكولومبيا واندونيسيا البرازيل. ونفس الشيء بالنسبة لتوقعات عام 2022، حيث بقيت بدون تغيير عند نمو بحوالي (3.0) مليون برميل / يوم، ليصل العرض الى حوالي (66.7) مليون برميل / يوم. ويوضح الجدول (3) تقديرات العرض النفطي لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

الجدول (3)

تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات نوفمبر 2021
بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.41	25.11	الدول الأمريكية:
0.05	17.66	منها الولايات المتحدة الأمريكية
-0.10	3.80	الدول الأوروبية
-0.02	0.51	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.29	29.41	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.16	4.32	الصين
-0.01	0.75	الهند
-0.07	2.43	آسيا الأخرى
0.00	6.04	أمريكا اللاتينية
0.05	3.24	الشرق الأوسط
-0.08	1.34	أفريقيا
0.20	10.79	روسيا
0.00	2.92	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.11	دول أوروبية أخرى
0.25	31.96	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.55	61.37	مجمع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.28	عوائد التكرير
0.68	63.65	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

OPEC, Oil Report, December, 2021

6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي:

توضح الإحصاءات الى تحسن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، خلال نوفمبر 2021، لتصل الى (6.4) مليون برميل / يوم، بعد التباطؤ في الشهر السابق. مع وصول الصادرات الى متوسط يبلغ (2.9) مليون برميل / يوم، لنفس الشهر، وبإتجاه آسيا. أما الواردات الصينية من النفط الخام فقد حققت مستوى بلغ (8.9) مليون برميل / يوم، في أكتوبر 2021، وهو الأقل منذ شهر فبراير 2018. وذلك بسبب نقص حصص مصافي التكرير المستقلة من الواردات النفطية، والضغط على المصافي المملوكة للدولة لخفض المخزون النفطي. وبعد إعلان آخر الإحصاءات تبين وصول الواردات لشهر نوفمبر 2021 الى متوسط قدره (10.2) مليون برميل / يوم.

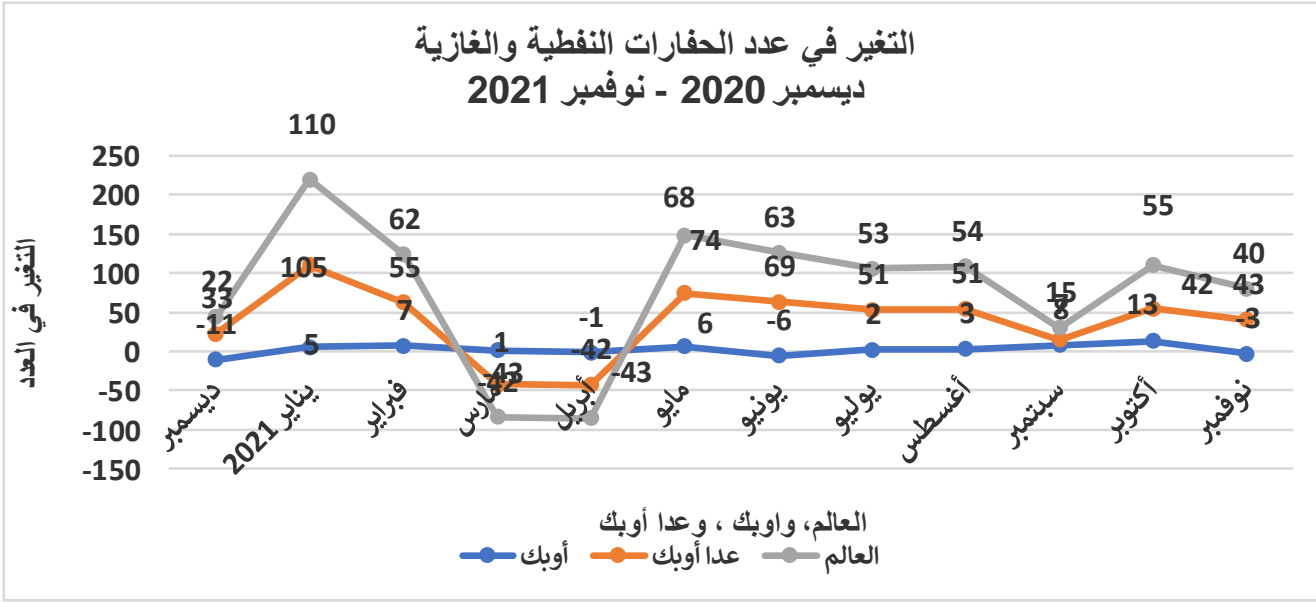
في حين انخفضت الواردات الهندية الى، في شهر أكتوبر، لتصل الى حوالي (4.0) مليون برميل / يوم، بعد ارتفاع كبير خلال الشهرين الماضيين. وفي ظل فترة العطلة الموسمية للهند، والارتفاع المحتمل لطلب مصافي التكرير، يتوقع ارتفاع الواردات خلال شهر نوفمبر. في حين انخفضت الواردات اليابانية خلال أكتوبر، لتصل، كمتوسط، الى (2.4) مليون برميل / يوم، رغم ارتفاع طلب مصافي التكرير. مع استقرار الواردات من المنتجات النفطية لتصل الى (940) ألف برميل / يوم. وتشير أحدث الإحصاءات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لشهر أغسطس، أن الواردات النفطية كانت، كمتوسط، يبلغ حوالي (8.7) مليون برميل / يوم. مع ارتفاع الصادرات النفطية خلال أغسطس، ولرابع شهر متصل، لتكون (0.4) مليون برميل / يوم، وبإتجاه الصين والهند.

وبقدر تعلق الأمر بالمخزون النفطي التجاري، فقد ارتفع، خلال أكتوبر 2021، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحوالي (9.9) مليون برميل، على أساس شهري، وليصل رصيد المخزون الى (2.773) مليون برميل. وهو أقل من نظيره قبل سنة بحوالي (207) مليون برميل. كما ارتفعت أيام تغطية المخزون بيوم واحد، خلال أكتوبر، وتصل الى (61.7) يوم. وهذا العدد أقل من نظيره قبل سنة بحوالي (12.1) يوم. أما في حالة مخزون الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفض، خلال شهر نوفمبر، بحوالي (11.8) مليون برميل ، على أساس شهري، وليصل الى (1,222) مليون برميل. وهذا العدد أقل من نظيره في العام السابق بحوالي (167) مليون برميل.

7.2 الحفارات النفطية والغازية:

ارتفع عدد الحفارات، على المستوى العالمي، خلال شهر نوفمبر ، بحوالي (+40) حفارة، منها (+43) في البلدان غير الأعضاء في أوبك، و(-3) في البلدان الأعضاء في أوبك. وقد تركز أكبر ارتفاع، في البلدان غير الأعضاء بأوبك، في حالة الولايات لمتحدة (+22). أما في حالة البلدان الأعضاء في أوبك، فقد تركز أكبر ارتفاع في الجزائر، وأنغولا (+2 لكل منهما)، والغابون، والإمارات (1 لكل منهما). مع انخفاض كبير في حالة المملكة العربية السعودية (-8)، وانخفاض أقل في العراق، ونيجيريا (-1 لكل منهما)، واستمرار بقية البلدان كما كانت في شهر أكتوبر السابق. ويوضح الشكل (12) تطور تغير عدد الحفارات خلال العام الماضي، على أساس شهري.

الشكل (12)



ثالثا: التطورات الاقتصادية الدولية:

1.3 تطورات معدل التضخم

وصل معدل التضخم بالمملكة المتحدة، في أكتوبر 2021 ، الى حوالي (+4.2%)، على أساس سنوي، وفي الولايات المتحدة الى (+6.2%)، ونفس الإتجاه في العديد من البلدان الأخرى.

وقد تسبب هذا الارتفاع في جدل بين المهتمين، لا سيما البنوك المركزية، حول المنهج الأفضل للتعامل مع هذه الظاهرة. وذلك لإعتقاد البعض بأن الارتفاع مؤقت ولا داعي للتدخل، وآخرون ممن يعتقدون بأنه سيستمر لفترة طويلة وبالتالي لابد من تحديد آثاره من خلال رفع أسعار الفائدة، وخفض التيسير الكمي (Quantitative Easing (QE)، الهادفة لزيارة العرض النقدي، المتبعة في السنين الأخيرة .

وطالما أن التضخم، شأنه شأن ارتفاع درجة حرارة الجسم، هو ليس "سبب Cause" للمرض، بل "عرض Symptom" من أعراض المرض، لذا وجب البحث عن السبب الحقيقي. ولا يمكن أن يعزى الارتفاع الحالي بمعدل التضخم الى خفض أسعار الفائدة، أو زيادة العرض النقدي، والأ كان المعدل قد وصل الى السقف، لاستمرار تبني هذه النوعية من السياسات النقدية منذ الأزمة المالية لعام 2008.

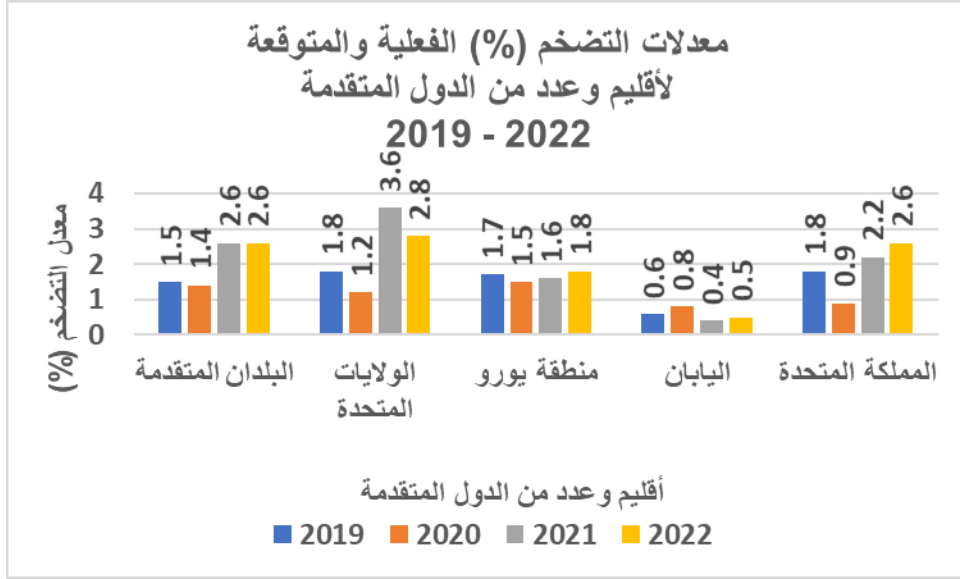
ولعل من المفيد التذكير بأن ظاهرة ارتفاع معدل التضخم لم يتم تلمسها إلا بعد بدء التلاشي التدريجي للحظر الجزئي والكلي المرتبط مع انتشار فيروس "كوفيد - 19". وفي هذا المجال لا بد من ملاحظة أمرين. الأول، هو أن معدل التضخم، بعد الأزمة المالية لعام 2008، كان يتجه لخطر الإنكماش Deflation (بسبب عدة عوامل منها: انخفاض الإستثمار الخاص، وإنخفاض أسعار النفط، والعولمة التي ساهمت في انخفاض الأجور وبقية تكاليف الإنتاج). ورغم اتجاه المعدل للإرتفاع ، حالياً، فإن الأسعار السائدة في منطقة اليورو، واليابان، هي أقل بنحو (3.7%) و (9.5%)، تباعاً، عما كان متوقعا لو أستمر ارتفاع معدل التضخم السنوي بنحو (2%). في حين أن المعدل في المملكة المتحدة أعلى من المستهدف بحوالي (0.7%). أما الولايات المتحدة فهي أعلى بحوالي (3.6%)، والتي تمثل البلد المتقدم الوحيد الذي شهد مثل هذا الأرتفاع. وذلك يعود، بشكل رئيسي، الى معدل النمو المرتفع، إلا انه لا يعتبر، أي التضخم، معدلا مدمرا. ويستحق ارتفاع التضخم المرافق لإرتفاع معدل النمو التكيّف معه لفترة.

الملاحظة الثانية هي أن ارتفاع معدل التضخم الحالي لا يعزى الى الحزم المالية Fiscal Stimulus ، بل الى إنتعاش الطلب بشكل يفوق العرض، وبالتزامن مع الإرتفاع في أسعار النفط (مع أهمية التأكيد بأن ارتفاع أسعار المنتجات المرتبطة بالنفط بالدول المتقدمة، متأثر أساسا بإرتفاع معدل الضريبة المحلية على هذه المنتجات، والتي تمثل معدلات مرتفعة تفوق 60%).

وعند عودة تقارب العرض مع الطلب سوف تستقر الأسعار قريبا، طالما أن العديد من عوامل الإنكماش، السائدة حاليا، ستستمر مستقبلا. ويبدو أن هذا هو السبب وراء إعتقاد البنوك المركزية بأن التضخم سيتهجه للإنخفاض في السنة القادمة، شاملا الولايات المتحدة الأمريكية، التي يسود بها معدل تضخم مرتفع حاليا. خلاصة القول، فإن معدل التضخم رغم اتجاهه، النسبي، للإرتفاع حاليا، إلا أنه سيعود للإستقرار حول معدل (2.0%) في السنة القادمة. ويؤكد الشكل (13) هذا النوع من التوقع.

وعموما، فإن الاقتصاد العالمي يشهد الآن حالة من التسخين لإستعادة التوازن النسبي السائد، بين العرض والطلب، قبل إنتشار الفيروس. وإن التعايش مع معدلات مرتفعة، بشكل متواضع، ولفترة قصيرة، يعتبر ثمن بسيط لعودة الإقتصاد العالمي لوضعه الطبيعي، من دون تدخل للسياسة النقدية، قد تترتب عليه نتائج إقتصادية غير مرغوبة.

الشكل (13)



المصدر: مجموعة من: IMF, World Economic Outlook, October 2021

2.3 الولايات المتحدة الأمريكية:

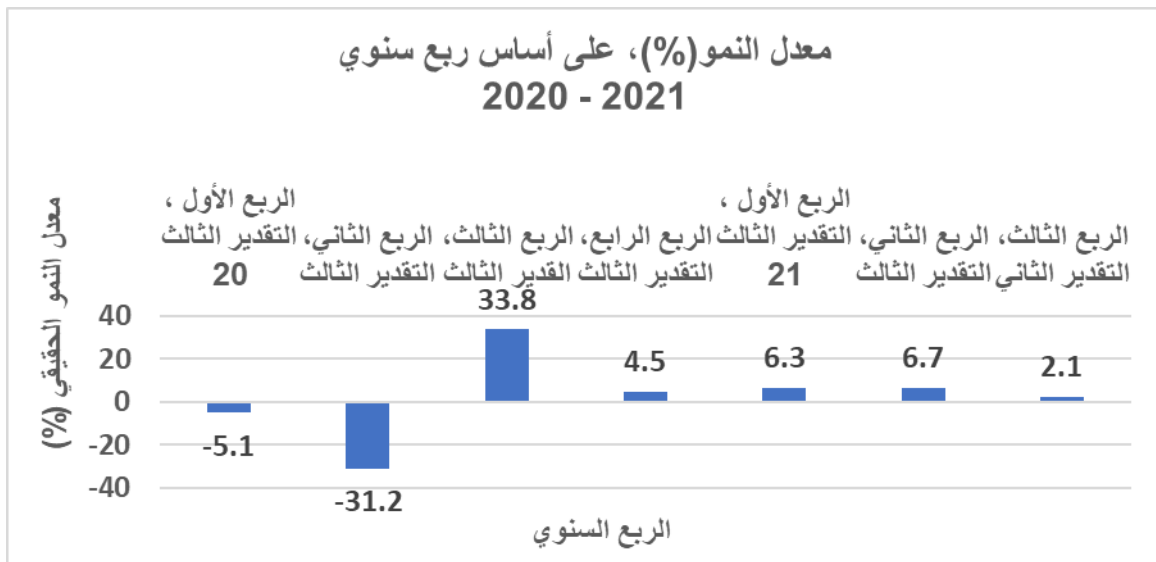
1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي:

أرتفع معدل النمو (الحقيقي)، في الربع الثالث من عام 2021، حسب التقدير "الثاني"، وعلى أساس ربع سنوي، ليصل الى (+2.1%). وذلك بالمقارنة مع (+6.7%) للربع الثاني من نفس العام. كما أن التقدير "الثاني" يرتفع عن التقدير السابق، أي التقدير "المتقدم" للربع الثالث، والبالغ (+2.0%).

وتتجسد مصادر النمو الحقيقي، في الربع الثالث، في نمو الإنفاق الإستهلاكي الخاص (+1.7%)، (-8.4%) للسلع و(+7.6%) للخدمات. في حين أرتفع الإستثمار المحلي الخاص بحوالي (+11.6%)، وانخفضت الصادرات بنحو (-3.0%)، وارتفعت الواردات بمعدل (+5.8%).

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)، فقد حقق نمواً، في الربع الثالث، بلغ (+8.1%)، أو ما يعادل (446) مليار دولار. علماً بأن هذا المعدل بلغ (+13.4%) في الربع الثاني السابق. ويوضح الشكل (14) تطور معدل النمو الحقيقي الربع سنوي، خلال العام السابق والحالي.

الشكل (14)



المصدر: US, BEA

2.2.3 معدل البطالة:

أشار مكتب إحصاءات العمل إلى أن عدد العاملين ارتفع، في نوفمبر 2021، بحوالي (210) ألف مع انخفاض معدل البطالة بحوالي (0.4%)، ليصل معدل البطالة السنوي إلى (4.2%). وقد تركزت أهم مكاسب التشغيل في قطاعات خدمات الأعمال والخدمات المهنية، والنقل، والتخزين، والتشييد، والصناعات التحويلية. مع انخفاض التشغيل في تجارة التجزئة. كما إنخفض عدد عاطلين، خلال نوفمبر، بحوالي (542) ألف ليصل إجمالي العدد إلى (6.9) عاطل تقريبا. إلا أن

كلا من معدل البطالة، وعدد العاطلين، لا زالا أكبر من نظيرهما السائدين قبل جائحة كورونا (3.5%)، و(5.7) مليون، تباعا.

وقد تركز معدل البطالة في فئات: المراهقين (11.2%)، والسود (6.7%)، ومن أصول إسبانية (5.2%)، وبالغين من الإناث (4%)، والآسيويين (3.8%)، والبيض (3.7%). وفيما يتعلق في فترة البطالة، فقد تركز في فترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 2.1 مليون)، وفترة (أقل من 5) أسابيع (حوالي 1.9 مليون)، ثم فترة (5 - 14) أسبوع (حوالي 877 ألف). ويوضح الشكل (15) تطور معدل البطالة على أساس سنوي، خلال العام الماضي المنتهي في شهر نوفمبر 2021.

الشكل (15)



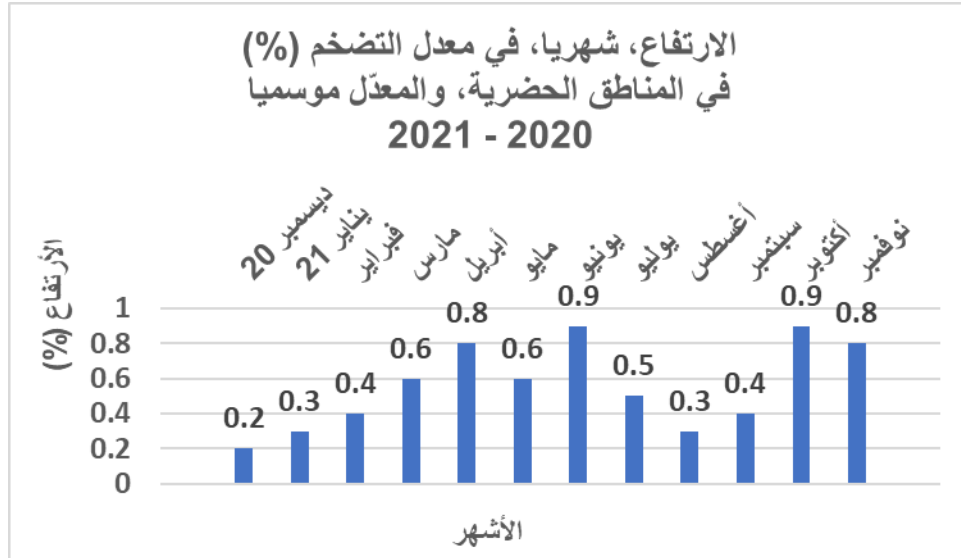
المصدر: US, BLS

3.2.3 معدل التضخم:

ارتفع المعدل (الاجمالي)، خلال نوفمبر 2021، بحوالي (0.8%)، بعد التعديل الموسمي، بالمقارنة مع ارتفاع (0.9%) في شهر أكتوبر السابق. وتركز اكبر ارتفاع، شهريا، في مجموعة "الطاقة"، حوالي (3.3%)، ومن ضمنها "الكازولين" (6.1%). ثم مجموعة "الأغذية" (0.8%).

أما على المستوى السنوي، فقد ارتفع المعدل الإجمالي بنحو (6.8%)، وهو الأعلى منذ يونيو 1982، أي منذ حوالي أربعة عقود. وتركز الارتفاع في مجموعة "الطاقة" (33.3%)، ثم مجموعة "الأغذية" (6.1%). أما معدل التضخم (الأساسي)، باستبعاد الطاقة والأغذية، فقد ارتفع، للشهر نوفمبر، بحوالي (0.9%)، و سنويا (9.4%). ويوضح الشكل (16) تطور الارتفاع الشهري بمعدل التضخم ، خلال أشهر السنة الماضية المنتهية في نوفمبر 2021.

الشكل (16)



المصدر: US, BLS

3.3 الإتحاد الأوروبي:

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي:

حققت المجموعة الأوروبية نمواً، في الربع الثالث 2021، على أساس سنوي، بلغ (+4.1%)، ومنطقة اليورو (+3.9%). وقد تركز أكبر معدل نمو، سنوياً، في حالة "كرواتيا" (15.5%)، ثم "يونان" (+13.4%) و "أيرلندا" (+11.4%) مع تحقيق أقل معدل نمو في حالة "سلوفاكيا" (+1.3%)، ثم "ألمانيا" (+2.6%)، و "إسبانيا" (+2.7%). أما على أساس محركات النمو، حسب الإنفاق، فقد ساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بأكبر معدل نمو (2.1%)، ثم الصادرات (+0.6%)، مع تحقيق معدل نمو متواضع لمساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (+0.1%). وحققت مساهمة الواردات نمو سالب (-0.3%)، وكذلك التكوين الرأسمالي الثابت (-0.2%). أما في حالة المجموعة الأوروبية فلا زال الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو محرك النمو الأساسي، في الربع الثالث لعام 2021 وعلى أساس سنوي، والذي حقق نمواً بلغ (+2.0%)، ثم الصادرات (+0.5%)، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي (+0.1%). مع تحقيق نمو سالب في حالة التكوين الرأسمالي الثابت (-0.1%)، والواردات (-0.3%).

2.3.3 معدل البطالة:

أنخفض المعدل بعد التعديل الموسمي، في منطقة اليورو، خلال شهر أكتوبر، ليصل إلى (7.3%)، بالمقارنة مع (7.4%)، في الشهر لسابق. في حين وصل المعدلات المناظرة، في حالة المجموعة الأوروبية، إلى (6.7%) خلال الشهرين المذكورين. وتم تقدير عدد العاطلين، خلال أكتوبر، في المجموعة الأوروبية بحوالي (14.312) مليون، منهم (12.045) مليون في منطقة اليورو. وقد

إنخفض عدد العاطلين، مقارنة بالشهر السابق بالمجموعة بحوالي (77) ألف ، وبحوالي (64) ألف في منطقة اليورو.

أما في حالة بطالة الشباب (أقل من 25 سنة)، المعدلة موسمياً، فقد وصل المعدل في المجموعة الأوروبية، خلال أكتوبر، الى (15.9%)، أو ما يعادل (2.905) مليون. أما في حالة منطقة اليورو فقد وصل المعدل الى (15.9%)، والعدد الى (2.367) مليون. وبالمقارنة مع الشهر السابق، سبتمبر، انخفض عدد العاطلين الشباب بحوالي (2) ألف، وفي منطقة اليورو بحوالي (9) ألف. ويوضح الشكل (17) تطور معدل البطالة الإجمالي في المجموعة، والمنطقة، شهرياً، خلال العام الماضي المنتهي في أكتوبر 2021.

الشكل (17)

